APLC/MSP.11/2011/WP.5

28 September 2011
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الحادي عشر
بنوم بنه، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر – ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة في إطار المادة ٥

طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

موجز تنفيذي

طلب مقدم من إريتريا

١- كانت إريتريا ميداناً للعديد من النزاعات المسلحة خلال القرن الماضي. وأدت النزاعات التي نشبت على مدار عدة عقود ماضية إلى وجود كمية هائلة من الألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب، مما جعل إريتريا من أكثر بلدان العالم تضرراً من هذا البلاء. وأثناء الحرب العالمية الثانية، تصارع الجيشان البريطاني والإيطالي في إريتريا مما خلف كمية كبيرة من الذخيرة غير المنفجرة. وبعد انتصار الجيش البريطاني في القرن الأفريقي، قررت الأمم المتحدة في عام ١٩٥٢ أن تجعل إريتريا كياناً مستقلاً متحداً مع إثيوبيا. وضمت إثيوبيا إريتريا في عام ١٩٦٢، مما أشعل صراعاً للاستقلال دام ٣٠ عاماً من ١٩٦١ حتى ١٩٩١ انتهى باستقلال إريتريا الرسمي في عام ١٩٩٣. ونتج عن هذا الصراع تلوثاً كبيراً بالألغام الأرضية والذخيرة غير المنفجرة وإلقاء العديد من الأجهزة الخطيرة غير التقليدية في مناطق بالقرب من المواقع العسكرية والطرق ومناطق القتال وحصون المدن والمناطق المأهولة بالسكان والمزارع وموارد المياه. وفي عام ١٩٩٨، نشب نزاع حدودي اتسم بحرب الخنادق بين إريتريا وإثيوبيا أدى إلى حرب دامت سنتين وزرع حقول ألغام من قبل الجيشين على امتداد الحدود المشتركة التي يبلغ طولها ١ ٠٠٠ كيلومتر.

الرجاء إعادة الاستعمال

٢- وأكثر المجموعات السكانية تضرراً بالألغام الأرضية والأسلحة غير المنفجرة هم سكان المناطق الريفية والرُحّل واللاجئون والمشردون داخلياً بسبب النزاع الحدودي والرعاة والأطفال. وبخلاف قتل الأشخاص وتشويههم، فقد كان للألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب أثر على الأمن الغذائي وعلى التنمية في البلد بشكل عام. وتعتمد أغلبية المجتمعات المتضررة من الألغام في إريتريا على الزراعة والرعي كوسيلة لكسب عيشها، غير أن الوصول إلى معظم الأراضي الزراعية والمراعي قد تعذر بسبب الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وبالمثل، بدأ تنفيذ عدد من المشاريع كانت في الأساس مشاريع هياكل أساسية مثل الطرق والمدارس والمراكز الصحية والسدود عقب تحرير البلد. وتسببت الألغام الأرضية والذخيرة غير المنفجرة في إعاقة كبيرة جداً لهذه الإنشاءات وغيرها من المشاريع الإنمائية وخاصة في منطقتي ديبوب وقاش بركة إلى حين التمكن من تطهيرهما أولاً.

٣- وتمثل أول جهد على مستوى البلد لتحديد حجم التلوث بالألغام الأرضية والذخيرة غير المنفجرة في إجراء مسح لتأثير الألغام الأرضية بدأ في آذار/مارس ٢٠٠٢ وانتهى في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ونتج عنه تحديد ٩١٤ منطقة مشتبه في أنها خطيرة مساحتها ١٢٩ كيلومتراً مربعاً في عدد من المناطق والمناطق الفرعية. ومن بين المناطق المشتبه في أنها خطيرة البالغة ٩١٤ منطقة، تبين أن ٧٥٢ منها تؤثر على ٤١١ مجتمعاً محلياً وهي ملوّثة بألغام مضادة للأفراد أو بمزيج من الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للدبابات أو مزيج من الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للدبابات والذخيرة غير المنفجرة في أنسيبا (٢٠٣) وديبوب (١١٢) وديبوباوي كيه بحري (١٢) وقاش بركة (١٠٧) ومايكيلا (٧٢) وسميناوي كيه بحري (٢٤٦).

٤- وقبل مسح تأثير الألغام الأرضية، كانت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا ومركز تنسيق الأنشطة المتعلقة بالألغام في إريتريا يحتفظان بسجلات غير كاملة لبيانات من مختلف المصادر. وبخلاف سجلات قوات الدفاع الإريترية ساهمت عدة منظمات في إجراء مسوحات عامة معظمها في المنطقة الأمنية المؤقتة، وهي منطقة عرضها ٢٥ كيلومتراً داخل إريتريا وطولها نحو ١ ٠٠٠ كيلومتر على امتداد الحدود بين إريتريا وإثيوبيا، وحددت هذه المسوحات ٥١٦ منطقة ألغام في مناطق إريتريا التالية: أنسيبا وديبوب وديبوباوي كيه بحري وقاش بركة ومايكيلا وسميناوي كيه بحري. غير أنه بالنظر إلى التداخل بين المعلومات المتعلقة بمناطق الألغام الـ ٥١٦ التي حددها المسح الذي جرى قبل مسح تأثير الألغام الأرضية ونتائج مسح تأثير الألغام الأرضية الذي غطى جميع أنحاء البلد، فقد استعملت الهيئة الإريترية لإزالة الألغام نتائج مسح تأثير الألغام الأرضية كأساس لها.

٥- وأثناء مسح تأثير الألغام الأرضية، كانت هناك ١٧٠ منطقة تعذر الوصول إليها، ١٤٠ منها لأسباب تتعلق بصعوبة الوصول إليها و٣٠ لأسباب أمنية (بعضها على الجانب الإثيوبي). وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من التسليم بأن مسح تأثير الألغام الأرضية

يختلف في عدد من الحالات عن المسوحات الأولية وأنشطة التطهير السابقة ووجود بعض أوجه القصور في البيانات التي جُمعت، فإنه يوفر أشمل صورة متاحة عن التلوث بالألغام المضادة للأفراد في جميع أنحاء إريتريا. والعيب الأساسي في مسح أثر الألغام الأرضية هو عدم وجود تفاصيل تتعلق بالمناطق المشتبه في أنها خطيرة وهو ما يتطلب بالتالي إعادة إجراء مسح من أجل تحديد نطاق التحديات المتبقية في إريتريا بشكل أفضل من الناحية الكمية.

٦- وفي سبيل التصدي لتأثير هذه الأسلحة، أولت الحكومة الإريترية منذ البداية وبعد التحرير مباشرة في عام ١٩٩١ أقصى الاهتمام والتركيز لإزالة الألغام الأرضية. ونُشر المهندسون الميدانيون العسكريون في جميع المناطق المتضررة من البلد وأجروا على النحو الواجب المهمة الضخمة المتمثلة في إزالة الألغام الأرضية أو على الأقل الحد من تأثير الألغام وحماية السكان المدنيين.

٧- وفي عام ١٩٩٥، بدأت الأعمال الأولية للأغراض الإنسانية في إريتريا باتفاق بين إريتريا والولايات المتحدة مع منظمة محلية تسمى البرنامج الإريتري لإزالة الألغام لأغراض إنسانية التي عملت في إريتريا حتى نشوب النزاع الحدودي في عام ١٩٩٨. وتفاقم التلوث بالألغام الأرضية والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب بعد ذلك إلى أسوأ مستوياته مما أدى إلى إلحاق خسائر كبيرة والإضرار بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية لحياة المدنيين.

٨- وبعد انتهاء النزاع الحدودي رسمياً والتوقيع على "اتفاق وقف الأعمال القتالية" من الجانبين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، زادت أنشطة إزالة الألغام في إريتريا التي كانت تقوم بها إحدى المنظمات الإريترية والوكالة الإريترية لإزالة الألغام وعدد من المنظمات الخارجية مثل DCA وHALO Trust وRONCO وDDG وMAT ومركز الأمم المتحدة لتنسيق إجراءات إزالة الألغام والجهات المعنية بالطوارئ في الأمم المتحدة وما إلى ذلك. غير أن هذه المنظمات قد حققت نتائج متواضعة مقارنة بحجم الأموال التي أُتيحت لها. وبالإضافة إلى ذلك، لم تمتثل أنشطة هذه المنظمات لسياسة واستراتيجية التنمية الوطنية.

٩- وفي آب/أغسطس ٢٠٠١، أصبحت إريتريا طرفاً في الاتفاقية وشاركت بشكل فعّال في الوفاء بالتزاماتها. وكان من الضروري أن تنشئ هيئة وطنية لمكافحة الألغام تكون مسؤوليتها الأساسية هي تنسيق وإدارة الأعمال المتعلقة بالألغام وإعداد السياسات والمعايير والإجراءات والمبادئ التوجيهية. ولذلك، أنشأت الحكومة الإريترية، بموجب الإعلان ٢٠٠٢/١٢٣، الهيئة الإريترية لإزالة الألغام في عام ٢٠٠٢ وكلفتها بإزالة الألغام الأرضية وإعادة الأراضي إلى الاستخدامات الإنتاجية وتثقيف المدنيين الإريتريين بشأن مخاطر الألغام وأساليب تحديدها والإبلاغ عنها وتيسير إعادة المشردين داخلياً واللاجئين إلى موطنهم وإدماج الأعمال المتعلقة بالألغام في الخطط الإنمائية الوطنية.

١٠- وأدى إنشاء الهيئة الإريترية لإزالة الألغام إلى إعادة تنظيم الأعمال المتعلقة بالألغام في إريتريا. وترتب على التغييرات سلسلة من الأحداث أدت إلى إلغاء عقود معظم المنظمات الدولية

وتركها للبلد في وقت لاحق. وتلا ذلك تعليق برنامج بناء القدرات في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، الذي كان ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وعلى الرغم من ذلك، قامت الهيئة الإريترية لإزالة الألغام من خلال برنامج محدود لبناء القدرات يحظى بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستئناف برنامجها لإزالة الألغام في عام ٢٠٠٧. والمهام التي اضطلع بها في ذلك الوقت كانت: رسم خرائط للمناطق المتضررة وتعيين حدودها، وتثقيف بشأن مخاطر الألغام للمشردين داخلياً في الماضي، وإزالة ألغام على نطاق محدود ركز أساساً على عودة/إعادة توطين المشردين داخلياً/المبعدين. وعلى الرغم من عدم كفاية التمويل، كانت التحديات على الصعيد الإنساني هي جعل الأراضي آمنة للاستخدامات الزراعية لدعم الأمن الغذائي وبناء نظم الدعم الاجتماعي لأكثر مجموعات السكان ضعفاً، والربط بين استرداد الأراضي والتعمير وتنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.

١١- وفور تحرير إريتريا في عام ١٩٩١ وبعد انتهاء النزاع الحدودي مع إثيوبيا مباشرة في ١٩٩٨-٢٠٠٠، أجرى المهندسون العسكريون عملية ضخمة لإزالة الألغام الأرضية/الذخيرة غير المنفجرة في المناطق المتضررة. وبعد التوقيع على اتفاق وقف الأعمال القتالية بين إريتريا وإثيوبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بوقت قليل، بدأت التحضيرات للأعمال الإنسانية وأصبحت موضع التنفيذ في عام ٢٠٠١. ومن المؤسف أن إدارة البيانات لم تنسق بشكل جيد بين مختلف الكيانات و لم تكن دقيقة ومنظمة بالقدر المطلوب.

١٢- وخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، تم تطهير ٧٩ منطقة مساحتها ٠١١ ٧٥٥ ٥٤ متراً مربعاً، وتم إزالة الألغام من ٦٧٨ ٨٣٢ ٣٠ متراً مربعاً منها بعد انتهاء مسح تأثير الألغام الأرضية، مما نتج عنه تدمير ٢٩٦ ١٠ لغماً مضاداً للأفراد و٩٩٨ لغماً مضاداً للدبابات، و٤٠١ ٦٩ ذخيرة غير منفجرة. وتحقق كل هذا التقدم في مناطق المجتمعات المحلية المتضررة من الألغام وفقاً لمسح تأثير الألغام.

١٣- والتقدم المشار إليه أعلاه تحقق بفضل أنشطة الهيئة الإريترية لإزالة الألغام فضلاً عن عدد من المنظمات غير الحكومية والشركات التجارية العاملة في مجال إزالة الألغام في إريتريا باستعمال مجموعة كبيرة من أدوات إزالة الألغام منها الأدوات اليدوية والميكانيكية والكلاب. وبعد إنشاء الهيئة الإريترية لإزالة الألغام ورحيل هذه المنظمات في عام ٢٠٠٧، والانخفاض اللاحق في التمويل، استخدمت إريتريا الأساليب اليدوية فقط. وعلى الرغم من ذلك، وجد أن هذه هي أفضل طريقة نظراً لأنها أرخص الخيارات وأكثرها فعالية لإجراء عمليات إزالة الألغام بالموارد والقدرات المحدودة المتاحة محلياً. وبالإضافة إلى ذلك، تفرج إريتريا عن الأراضي من خلال وسائل غير تقنية وفقاً للمعايير والإجراءات الوطنية للإفراج عن الأراضي.

١٤- ووضعت إريتريا معايير وإجراءات تشغيل قياسية لإجراء الإزالة اليدوية للألغام أساسها المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام، التي أعدت بهدف تزويد جميع العاملين في مجال إزالة الألغام الأرضية والذخيرة غير المنفجرة في إريتريا بمرجع للتدريب والعمليات

والانتشار. وتصلح معايير السلامة الواردة في إجراءات التشغيل القياسية لأي شخص أو زائر أو أي شخص آخر يرغب في زيارة موقع عمل للهيئة الإريترية لإزالة الألغام.

١٥- وتتولى الهيئة الإريترية لإزالة الألغام، من خلال عملياتها وإدارتي ضمان الجودة/مراقبة الجودة، المسؤولية الكاملة عن جميع جوانب معايير ضمان الجودة ومراقبة الجودة وفقاً لمعايير الأعمال المتعلقة بالألغام الإريترية. ويحصل جميع العاملين في مهام إزالة الألغام لأغراض إنسانية أو يشتركون فيها على تدريب في مجال تولي مسؤولية ضمان الجودة. وتجرى فحوص الجودة على جميع المستويات من مهام إزالة الألغام وهي الأساس الذي تستند إليه الثقة في عمليات التطهير. ويجري فحوص الجودة هذه رئيس الفريق والمشرف على الموقع وإدارة ضمان الجودة/مراقبة الجودة بالهيئة الإريترية لإزالة الألغام من خلال عينة نسبتها ١٠ في المائة من الأراضي التي تم تطهيرها. وفي كل وكالة معنية بإزالة الألغام تعمل في إريتريا، يتولى رئيس الفريق أو المشرف المسؤولية الكاملة عن عملية الرصد. ولضمان الوفاء بمتطلبات الجودة، تجري إدارة ضمان الجودة/مراقبة الجودة بالهيئة الإريترية لإزالة الألغام فحصاً نهائياً، وتقارن العمل مقابل كل معيار موصوف في القائمتين المرجعيتين للرصد، اللتين تتضمنان القائمة المرجعية العامة لرصد المواقع والقائمة المرجعية اليدوية لرصد المواقع اللتين أعدتهما الهيئة الإريترية لإزالة الألغام.

١٦- وبعد الانتهاء من مهام التطهير والتخلص من الذخائر المتفجرة، يتعين أن يكمل المشرف على العمليات جميع السجلات المناسبة وأن يفحصها ويوقع عليها وتعد بعد ذلك الهيئة الإريترية لإزالة الألغام، بالتعاون مع السلطات المحلية، شهادة تطهير للإفراج عن الأراضي. ويجب فحص أي حالة عدم توافق والتحقق منها قبل إرسال التقرير النهائي إلى السلطات المحلية. ويشتمل تقرير التطهير على بيانات منها خارطة للمنطقة والمنطقة التي تم تطهيرها واسم الجهة التي نفّذت إزالة الألغام واسم الكيان الذي أجرى ضمان الجودة.

١٧- واستناداً إلى البيانات المسجلة في مختلف المسوحات، يتضح أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير لكي تفي إريتريا بالتزامها بموجب المادة ٥. وليس لدى الهيئة الإريترية لإزالة الألغام، في الوقت الحالي، المعلومات اللازمة لإعداد خطة تفصيلية لاستكمال التزاماتها بموجب المادة ٥ ولكنها تسعى إلى مواصلة إجراء مسوحات إضافية لمعرفة التحديات المتبقية على وجه الدقة. ولا يزال ٢٦٥ من المجتمعات المحلية المتضررة البالغ عددها ٤١١ بانتظار إعادة المسح.

١٨- وهناك عدد من الظروف التي حالت دون وفاء إريتريا بالتزاماتها بموجب المادة ٥: (أ) حجم التلوث: تغطي مشكلة التلوث في إريتريا مساحة واسعة تمتد في جميع أنحاء البلد. وتركت النزاعات عدداً كبيراً من الألغام الأرضية والذخيرة غير المنفجرة؛ (ب) عدم وجود تمويل: المساعدة المطلوبة لبداية البرنامج والمتاحة حالياً ليست كبيرة مقارنة بالمهمة المتبقية في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام. وهناك حاجة إلى دعم مالي لإجراء مسح تقني وزيادة عدد أفرقة إزالة الألغام. وما لم يتم الحصول على دعم خارجي، سيتطلب إكمال البرنامج الوطني

لإزالة الألغام وقتاً أطول بكثير مما كان مخططاً في الأصل؛ (ج) قلة المعدات: لدى إريتريا عدد كبير من العاملين المدربين في مجال إزالة الألغام لأغراض إنسانية، غير أن المعدات المتاحة لا تسمح بالاستفادة الكاملة من قدراتنا؛ (د) عدم التنسيق بشكل فعال أثناء مشاركة عدة منظمات غير حكومية في المرحلة الأولى من عمليات إزالة الألغام.

١٩- وبالنظر إلى ما ورد أعلاه، تطلب إريتريا تمديداً لمدة ثلاث سنوات (حتى ١ شباط/فبراير ٢٠١٥) من أجل إجراء مسح غير تقني وتقني لتحديد التحديات المتبقية وإعداد خطة محددة للوفاء بالتزامات إريتريا بموجب المادة ٥.

٢٠- وتقوم إريتريا بصياغة خطة استراتيجية وطنية للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥ أهدافها الرئيسية هي: (أ) خفض المساحة بنسبة ٥٠ في المائة عن طريق إجراء مسوحات غير تقنية وتقنية حتى عام ٢٠١٤؛ (ب) تطهير المناطق المتضررة بشكل كبير ومتوسط حتى عام ٢٠١٥؛ (ج) مواصلة إزالة الألغام الأرضية والذخيرة غير المنفجرة في المناطق غير المتضررة بشدة؛ ومواصلة الأنشطة الوطنية للتثقيف بشأن مخاطر الألغام لتوعية المجتمعات بغية الحد من وقوع إصابات جديدة حتى ضمان التطهير الكامل.

٢١- وأثناء فترة التمديد، ستجري إريتريا عمليات مسح من المستوى الثاني في المناطق المتضررة المسجلة في مسح تأثير الألغام الأرضية وفقاً لتقييمات الأولوية. ووفقاً للأولويات الحالية، سيتم نشر أفرقة إزالة الألغام في المناطق والمناطق الفرعية التالية: منطقة أنسيبا، والمناطق الفرعية هال هال، وكيرين، وهابورو، وغيليب، وهاغاز، وكركيبيت؛ ومنطقة شمال البحر الأحمر، والمناطق الفرعية كارورا، وماهميت، وأفابيت، وشيب. وسيجرى المسح غير التقني، الذي يعد مهمة إريتريا الحاسمة الحالية ثم الاضطلاع بأنشطة مسح تقني في المناطق والمناطق الفرعية التالية: منطقة أنسيبا، والمناطق الفرعية هاغاز، وكيرين، وهال هال، وغيليب، وإلابيريد، وهاميلمالو، وأسمات، وأديتيكيليزان؛ ومنطقة وسيناوي كيه بحري، وفي المناطق الفرعية كارورا، وأفابيت، وشيب، وفورو، مصوّع؛ ومنطقة ديبوباوي كيه بحري، وفي المناطق الفرعية مآكل، وديبوباوي كيه بحري، وديبوب ديبوباوي كيه بحري، وأساب وأرآتا؛ ومنطقة مآكل، والمناطق الفرعية سيريجيكا، وغالا نفهي، وبيريك.

٢٢- والقدرة المقترحة في خطة السنوات الخمس القادمة هي كما يلي: (أ) سيزداد عدد أفرقة إزالة الألغام من فريقين إلى خمسة أفرقة، وإضافة فريق كل سنة للوصول إلى ثمانية أفرقة بحلول عام ٢٠١٤؛ (ب) وسيزداد عدد أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة من فريقين إلى ثلاثة أفرقة بحلول تموز/يوليه ٢٠١١ وستواصل الأفرقة مهامها؛ (ج) وسيزداد عدد أفرقة المسوحات من فريقين في الوقت الحالي إلى ثلاثة أفرقة بحلول تموز/يوليه ٢٠١١ وستواصل الأفرقة مهامها؛ (د) سيظل عدد أفرقة ضمان الجودة/مراقبة الجودة بدون تغيير؛ (هـ) وسيظل عدد أفرقة التثقيف بشأن مخاطر الألغام عند ١٠ بدون تغيير؛ (و) سيتم إضافة خمسين (٥٠) شخصاً كل سنة للمتطوعين من المجتمعات المحلية للوصول إلى ٣٠٠ متطوع بحلول عام ٢٠١٤.

٢٣- ومن أجل تحقيق أهداف طلب التمديد، سيتعين حصول الموارد البشرية على تدريب تذكيري ونشرهم بحلول منتصف تموز/يوليه ٢٠١١. ويصل إجمالي ميزانية الخطة الاستراتيجية (٢٠١١-٢٠١٥) إلى ٨,٥ مليون دولار أمريكي. ومن هذا المبلغ، تعهدت الحكومة بدفع الرواتب الشهرية لجميع الأفرقة الميدانية، التي تبلغ نحو ٥ ملايين دولار أمريكي.

٢٤- وطوال فترة التمديد، ستواصل إريتريا إبلاغ الأطراف عن طريق التقارير المتعلقة بتدابير الشفافية المقدمة بموجب المادة ٧، فضلاً عن تقديم ما استجد من معلومات خلال الاجتماعات التي تعقد في إطار الاتفاقية، وستقدم طلباً ثانياً مع خطة تفصيلية بشأن تنفيذ المادة ٥ بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤.